الأمم المتحدة

TD

مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية

Distr.
GENERAL

TD/B/COM.2/26
TD/B/COM.2/EM.7/3
7 November 2000
ARABIC
Original: ENGLISH

مجلس التجارة والتنمية

لجنة الاستثمار والتكنولوجيا والقضايا المالية المتصلة بذلك

الدورة الخامسة

جنيف، ١٢ شباط/فبراير ٢٠٠٠

تقرير اجتمـــاع الخبراء المعني بعمليات الاندماج والشراء: السياسات الرامية إلى الإكثار ما أمكن من آثار الاستثمار الدولي الايجابية والإقلال كذلك من آثاره السلبية المحتملة

المعقود بقصر الأمم، جنيف

من ١٩ إلى ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠

(A) GE.00-53048

المحتويات

الصفحـــــات

أولا - نتائج اجتماع الخبراء..... ٣ - ٦

ثانيا - الملخص الذي أعده الرئيس ..... ٧ - ١٥

ثالثا - المسائل التنظيمية..... ١٦ - ١٧

المرفق

الحضـــــور..... ١٨-٢١

أولا – نتائج اجتماع الخبراء

١- قام اجتماع الخبراء المعني بعمليات الاندماج والشراء: السياسات الرامية إلى الاكثار ما أمكن من آثار الاستثمار الدولي الايجابية والاقلال كذلك من آثاره السلبية المحتملة بمناقشة مجموعة من القضايا كي تنظر فيها لجنة الاستثمار والتكنولوجيا والقضايا المالية المتصلة بذلك.

اتجاهات عمليات الاندماج والشراء ودوافعها وأداؤها

٢- لقد سجلت عمليات الاندماج والشراء عبر الحدود زيادة كبيرة في البلدان المتقدمة وأخذت تكتسب الآن أهمية في البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية. وهي تشتمل على طائفة واسعة من القطاعات والشركات، ومنها الشركات الكبيرة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، في البلدان المتقدمة والبلدان النامية. ومن المرجح أن يتواصل نمو هذه العمليات، حيث إن سوقا عالمية للشركات قد أخذت تظهر.

٣- ومن العوامل المحفزة لعمليات الشراء والاندماج ما يتمثل في السعي إلى تحقيق الكفاءة وأوجه التآزر، والوصول إلى الأسواق، واكتساب القوة السوقية والأصول الاستراتيجية (وهذه تشمل، في ما تشمله، قوة عمل تتوافر لديها أنواع معينة من المهارات، وتكنولوجيا محددة أو علامات تجارية محددة). ولكن عمليات الاندماج والشراء تتم، قبل كل شيء، بدافع الرغبة في التحرك بسرعة تحت الضغوط التي تفرضها الأسواق من أجل تحقيق النمو وتحسين القدرة على المنافسة. وقد أفضت التغيرات في البيئة العالمية (تحرير التجارة والتمويل والاستثمار فضلا عن التغيرات التكنولوجية) إلى ظهور حالة تيسر عمليات الاندماج والشراء عبر الحدود. وهذا التفاعل بين هاتين المجموعتين من القوى – العوامل المحفزة على مستوى الشركات والتغيرات الاقتصادية الكلية – هو الذي يساعد في تفسير حدوث الموجة الأخيرة من عمليات الاندماج والشراء عبر الحدود، وهو الذي سيفضي على الأرجح إلى استمرار نمو هذه العمليات في المستقبل.

٤- وعلى الرغم من المعدل العالي المتصور لحالات تعثر الشركات من حيث زيادة قيمة الأسهم والعوائد المالية، فإن عمليات الاندماج والشراء يمكن أن تحقق فوائد أخرى للشركة، مثل تحسين المركز الاستراتيجي الطويل الأجل الذي يتسم بأهمية بالنسبة لتأمين بقاء الشركة. ومن العوامل التي تسهم في نجاح عمليات الاندماج والشراء ما يشمل الادماج السليم للموارد البشرية والمنافع الاقتصادية المتبادلة لصالح الشركات المعنية.

الأثر على تنمية البلد المضيف

٥- أشير إلى الآثار الايجابية المحتملة التالية: التدفقات الرأسمالية الفورية الوافدة؛ والاستثمارات الجديدة التي تتسم بطابع فوري أو بطابع المتابعة وما ينشأ عنها من فرص عمل جديدة؛ والمحافظة على فرص العمل عند إنقاذ

الشركات المتعثرة التي يتم شراؤها أو تمكين الشركات المشتراة من النمو؛ والنقل الفوري للتكنولوجيا، ولا سيما تكنولوجيا المعلومات، والمهارات الإدارية وغيرها من المهارات، مما يفضي إلى تحسين القدرة التنافسية؛ ونقل مهارات التسويق؛ وتحسين إدارة الشركات؛ والوصول إلى الأسواق العالمية والاندماج فيها وزيادة الصادرات؛ وإعادة هيكلة الشركات والصناعات؛ والأخذ بمنظور أطول أجلا لتنمية الصناعات؛ وزيادة الكفاءة والانتاجية وتحسين نوعية الخدمات؛ وزيادة الايرادات الضريبية والايرادات الناشئة عن عملية الخصخصة.

٦- وتم تحديد التحديات المحتملة التالية: الانخفاض الفوري لمستوى العمالة؛ وزيادة التركز؛ وتناقص المنافسة؛ وعدم الإضافة إلى رصيد رأس المال في وقت الدخول؛ واحتمال التسعير المنخفض للأصول المباعة لأسباب منها مثلا الافتقار إلى الخبرة الفنية؛ وتقلص أسواق الأوراق المالية المحلية؛ وإقصاء المؤسسات المحلية المتنافسة، وبخاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم؛ وخسارة العلامات التجارية المحلية؛ وتكاليف التحكيم؛ وزيادة السيطرة الأجنبية على اقتصاد البلد المضيف؛ وهو أمر يثير القلق بصفة خاصة في القطاعات التي تعتبر ذات أهمية استراتيجية بالنسبة للبلد.

٧- ويشكل إطار السياسة العامة الاقتصادية ومستوى تنمية البلد عاملين رئيسيين. ومن العوامل الأخرى ذات الصلة بتأثير عمليات الإندماج والشراء: ما إذا كان يؤخذ بمنظور قصير أو طويل الأجل إزاء تقييم الآثار؛ والظروف العادية أو الاستثنائية (مثل برامج الخصخصة أو الأزمات المالية) التي تحدث فيها عمليات الاندماج والشراء عبر الحدود؛ ودوافع المستثمر (مثل السعي إلى ايجاد الأسواق مقابل السعي إلى تحقيق الكفاءة)؛ وحالة المؤسسة المشتراة؛ ومدى توافر البدائل فيما يتعلق بطرائق دخول الاستثمار.

اعتبارات السياسة العامة

القضايا العامة

٨- بالنظر إلى أن زيادة الاستثمار ليست غاية بذاتها، فقد تبين لبعض البلدان أن التأثير الايجابي يتوقف على جملة أمور منها توافر السياسات الاقتصادية السليمة، والمستوى المناسب من النشاط الحكومي، والإطار التنظيمي، وسياسة المنافسة.

٩- ولا توجد لدى بعض الحكومات سياسات محددة فيما يتصل بعمليات الاندماج والشراء عبر الحدود.

١٠- إن استجابات السياسة العامة لعمليات الاندماج والشراء عبر الحدود فيما بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم وفيما بين الشركات الكبيرة قد تكون متفاوتة. فبعض الحكومات تشجع عمليات الاندماج

والشراء عبر الحدود فيما بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم من أجل تسهيل حصولها على التمويل الأجنبي وتحسين قدرتها التنافسية.

١١- وفي مجال الخصخصة، حافظ بعض البلدان على "حصص ذهبية"، وسعت هذه البلدان إلى الحصول على التزامات من المستثمرين الأجانب الاستراتيجيين فيما يتصل بزيادة الاستثمارات. وعندما يتم الحصول على هذه الالتزامات، كثيرا ما تجري عملية موازنة بين السعر الأولي للأصول التي ستباع وبين هذه الالتزامات.

١٢- وقد قامت بلدان بإعادة هيكلة قطاعها العام كبديل لعملية الخصخصة.

١٣- وتوجد لدى بعض البلدان تدابير لمعالجة مشكلة تسريح العمال، مثل تدريب العمال المسرحين وإعادة تدريبهم. ولقد وجد بعض البلدان أنه من المفيد، بسبب هذه الآثار المتصلة بالعمالة (في جملة أسباب أخرى)، التشديد على تحقيق تنمية متوازنة لقطاع الشركات المحلية والأجنبية.

١٤- ويسعى بعض البلدان إلى وضع قواعد في مجال إدارة الشركات.

١٥- وفي حالة عمليات الخصخصة والمبيعات التي تتم في ظروف استثنائية، تبين لبعض البلدان أن سعر الأصول يشكل اعتبارا هاما ولكنه ليس الاعتبار الوحيد. ففي حالة المبيعات المفاجئة التي تتم في مثل هذه الظروف (بما فيها تلك التي تنطوي على عمليات الاندماج والشراء عبر الحدود)، وهو ما يحدث مثلا في حالة الأزمة الاقتصادية، تبين لبعض البلدان أنه من الصعب تحديد الأسعار الصحيحة. كما تبين أنه من المفيد في هذا الصدد الأخذ بمنظور إنمائي واضح وطويل الأجل.

سياسة المنافسة

١٦- وفي ضوء تزايد عمليات الاندماج والشراء عبر الحدود، يولي عدد من البلدان اهتماما متزايدا لأهمية قوانين المنافسة والتعاون بين السلطات المعنية بالمنافسة. ولقد تبين لهذه البلدان أن السياسات الرامية إلى المحافظة على التنافس على الأسواق ونشر ثقافة المنافسة إنما تكمل اعتماد وتنفيذ سياسات المنافسة. كما تبين لها أن الأمر يتطلب إيلاء اهتمام خاص للتعاريف السوقية ذات الصلة ولأداء الأسواق وهيكلها.

١٧- ويقوم بعض البلدان بإدماج سياسة المنافسة مع سائر الاهتمامات والشواغل العامة، مع ضمان تنسيق السياسات بين السلطات المعنية بالمنافسة والهيئات التنظيمية لصناعات محددة، ولا سيما في الصناعات الاحتكارية.

١٨- وبالإضافة إلى الاستعراضات الوطنية لعمليات الاندماج، قد يكون التعاون الدولي مفيدا، ولا سيما على المستوى الإقليمي. فعلى سبيل المثال، وبالنظر إلى أن مراقبة عمليات الاندماج تنطوي على تكاليف باهظة، فقد

تـــبين لبعض البلدان أنه من المفيد أن يكون هناك تعاون على المستوى الاقليمي. كما تبين لبعض البلدان أن من المفيـــد أن يتم تبادل المعلومات بين البلدان المتأثرة بعمليات الاندماج والشراء. وينطوي شكل آخر من أشكال التعاون على اعتماد آليات استعراض مشتركة. كما أشير إلى ضرورة توحيد الحدود الزمنية.

١٩- ولدى استعراض عمليات الاندماج والشراء عبر الحدود، يمكن للبلدان التي هي في وضع يسمح لها بتزويد البلدان النامية بالمعلومات التي تهمها أن تفعل ذلك.

٢٠- ويعـــتمد بعض البلدان على الشركاء المانحين للحصول على المساعدة التقنية اللازمة لتطوير قوانين هذه البلدان وأطرها التنظيمية في هذا المجال.

قضايا تتطلب المزيد من البحث

٢١- تم تحديد عدد من القضايا التي قد تحتاج إلى مزيد من البحث. فمن المستصوب بصفة خاصة إجراء بحوث فيما يتعلق بالاستثمار التالي للدخول، وما يترتب على السياسات العامة من آثار على التنمية على المستوى الدولي، وتـــأثير مختـــلف أنـــواع عمليات الاندماج والشراء عبر الحدود على هيكل الأسواق والمجالات الرئيسية للتنمية الاقتصـــادية. ومـــن الأمور التي يمكن أن تكون مفيدة في هذا الصدد الحصول على مساهمات من الرابطة العالمية لهيئات تشجيع الاستثمار وغيرها من المنظمات المختصة.

ثانيا – الملخص الذي أعده الرئيس

٢٢- حضر اجتماع الخبراء المعني بعمليات الاندماج والشراء أكثر من ١٠٠ مشارك من ٥٠ دولة عضوا، ووكالات الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية. وتبادل الخبراء الآراء بشأن القضايا التالية: اتجاهات عمليات الاندماج والشراء عبر الحدود ودوافعها واستراتيجياتها وأداؤها؛ وأثر هذه العمليات على تنمية البلد المضيف وسياسته العامة.

٢٣- ونوقشت مسألة عمليات الاندماج والشراء عبر الحدود لأول مرة في الأونكتاد وكان الغرض من الاجتماع تعميق تفهم الجهات الفاعلة التجارية والحكومية لهذا الموضوع، لا سيما وأن عمليات الاندماج والشراء تمثل ظاهرة جديدة إلى حد ما في كثير من البلدان وتكتسب أهمية متزايدة.

ألف – اتجاهات عمليات الاندماج والشراء عبر الحدود ودوافعها واستراتيجياتها وأداؤها

الدوافع

٢٤- أكد الخبراء من قطاع الأعمال المعنيون بعمليات الشراء والاندماج عبر الحدود أن الدوافع الرئيسية لعمليات الاندماج والشراء عبر الحدود تتصل بالحاجة إلى النمو في الأسواق العالمية والعمل بسرعة. وتحت ضغوط المنافسة تصبح السرعة عاملا حاسما: حيث يفضل الشراء على البناء عادة، عندما يكون هناك خيار، لأن الشراء يمكن من اقتحام السوق بسرعة. وكما لاحظ أحد المتحدثين: "إن السرعة صديقنا والوقت عدونا". وقد ازدادت عمليات الاندماج والشراء بنسبة ٤٣ في المائة في العام خلال فترة ١٩٩٥-١٩٩٩، ومن المتوقع أن يستمر هذا الاتجاه في المستقبل.

٢٥- وستصبح عمليات الاندماج والشراء عبر الحدود عنصرا حاسما في استراتيجية نمو الشركات سواء أكانت مؤسسات كبيرة أم صغيرة ومتوسطة. وفيما يخص الشركات عبر الوطنية، يشكل تعزيز السوق أحد الدوافع الرئيسية لعمليات الاندماج والشراء عبر الحدود في جميع البلدان. ولا يمكن للشركات عبر الوطنية أن تواصل نموها عالميا بدون عمليات اندماج وشراء، خاصة في بعض القطاعات مثل الاتصالات السلكية واللاسلكية والطاقة والكهرباء. ومن بين دوافع عمليات الاندماج والشراء التي ذكرها ممثل شركة عبر وطنية كبيرة ما يلي: البدء في ممارسة أنشطة تجارية جديدة والابتكار؛ وتعزيز وجود الشركة في الأسواق ذات الامكانات الطويلة الأجل؛ وتقليص الوقت اللازم لتأمين مركز في السوق. وتتصل الأسباب الرئيسية لعمليات الاندماج والشراء عبر الحدود التي تشارك فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اكتساب فرص الوصول إلى الأسواق الأجنبية وشبكات الانتاج العالمية، وخفض التكاليف وتحسين الممارسات الإدارية وإعادة الهيكلة وتعزيز القدرة على المنافسة. أما في حالة

شركة من بلد نام تشتري شركة أخرى في بلد متقدم فإن الدافع الرئيسي هو شراء اسم علامة عالمية والوصول إلى السوق العالمية.

٢٦- وتختلف دوافع المؤسسات باختلاف القطاعات. ذلك أن عمليات الاندماج والشراء تمكن الشركات، في بعض القطاعات، من الوصول إلى حجم حاسم يمكنها من التنافس والنمو. وفي قطاعات أخرى، تسمح هذه العمليات للشركاء بالاندماج عموديا، مما يكسبها قيمة مضافة أكبر وتكنولوجيات جديدة. ويمكن للمؤسسات أيضا أن تستخدم هذه العمليات لاكتساب المهارات والأصول الخلاقة في الاقتصادات المحلية من غير ابعاد الموظفين عن بيئتهم الوطنية.

٢٧- وفي اليابان، جرت العادة على تفضيل الاستثمار في مجالات جديدة سواء في إطار الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد أو الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر. أما اليوم فقد تغير الموقف من عمليات الاندماج والشراء في القطاعين العام والخاص. وشهدت أواخر التسعينات زيادة سريعة في التدفق الداخلي لعمليات الاندماج والشراء عبر الحدود. ويكمن السبب الرئيسي في كون هذه العمليات توفر وسيلة أسرع لاقتناء أصول ومهارات مناسبة للشركات وقادرة على التنافس في الخارج. ومن بين مزايا عمليات الاندماج والشراء عبر الحدود الداخلية تدفق التقنيات الإدارية إلى الداخل.

٢٨- وتشبه العوامل التي تحث على القيام بعمليات الاندماج والشراء - عبر الحدود ومحليا - في البلدان النامية العوامل التي تحث عليه في البلدان المتقدمة وتشمل عولمة أسواق الاستهلاك، وازدياد المنافسة على الصعيد العالمي، وارتفاع تكاليف البحث والتطوير ونقل التكنولوجيا، والتغيرات في الأسواق المالية وتطور هياكل الملكية العصرية والخصخصة. وأصبحت عمليات الاندماج والشراء عبر الحدود في البلدان النامية هامة تجلب مزايا وتحديات على السواء. وكان دخول الشركات عبر الوطنية الأسواق عن طريق عمليات الاندماج والشراء في معظم الأحيان متبوعا بمشاريع استثمار في مجالات جديدة. غير أنه يلاحظ أن هذه العمليات أدت إلى تقلص حجم الأسواق المالية المحلية بسبب شطب أسهم الشركات المشتراة من قائمة أسعار البورصة المحلية لادراجها في قائمة أسعار بورصة الشركات الأم.

الأداء

٢٩- لا يوجد معيار دقيق ومتفق عليه لقياس مدى نجاح أو فشل عمليات الاندماج والشراء. غير أنه على الرغم من ارتفاع معدل الفشل فيما يبدو، من حيث القيمة السهمية، كثيرا ما تقوم الشركات بعمليات الاندماج والشراء لأن السوق تتوقع منها أن تنمو عن طريق الاندماج ولأسباب استراتيجية. ويشكل التآزر عاملا حاسما في نجاح عملية الاندماج والشراء لأنه يمكن الشركات من تكوين سمعة وشراء سلطة وتعزيز ايراداتها. ويوجد وراء

الشـــركات المندمجة أشخاص ومن ثم ينبغي أن يستمر التآزر بين ثقافات الشركات. وأشار أحد المتحدثين إلى أن نجاح عمليات الاندماج والشراء يتوقف على أربعة عوامل: يجب أن يكون هناك تطابق استراتيجي طويل الأجل – لأن عمليات الاندماج والشراء الانتهازية لا تنجح؛ ويجب أن يكون هناك حد أدنى من التداخل بين الشركات من حيث المنتجات أو الموظفين لأن ذلك يسهل الاندماج؛ ويجب ألا تتعارض ثقافة الشركتين؛ ويجب أن تكون هذه العمليات هامة اقتصاديا بالنسبة للشاري والشركات المستهدفة (مربحة للطرفين).

٣٠- وأضـــاف خـــبير آخر قائلا إن شروط النجاح تتصل بتجربة الشركات المعنية، والاستثمارات الإضافية المطلوبة لتحسين القدرة التكنولوجية للشركات التي يتم شراؤها والحافز من حيث تدريب واندماج الموظفين. ولا ينبغي أن يكون الحجم والنمو هدفين في حد ذاتهما. ويشكل نقل التكنولوجيا والتنمية البشرية عمليتين مستمرتين ولا يوجـــد، في هـــذا الصدد، أي فرق بين عمليات الاندماج والشراء عبر الحدود والاستثمار الأجنبي المباشر في مجالات جديدة.

قضايا السياسة العامة

٣١- أشير إلى ضرورة تكييف القواعد والأنظمة مع البيئة المعولمة الجديدة والعمل على ألا تكون رادعا لعمليات الاندمـــاج والشراء عبر الحدود. وذكر على سبيل المثال أن بعض الأنظمة في الولايات المتحدة تجعل من الصعب على الشركات الأمريكية التحول إلى شركات عامة في بلدان أخرى.

٣٢- ويـــبدو أن وضع إطار قانوني دقيق ومأمون يمثل شرطا أساسيا لنجاح عمليات الاندماج والشراء. وبين بعـــض الخبراء أن تنظيم سلوك المؤسسات أهم من فرض قيود على امتلاك الأجانب لرأس المال. واختلفت الآراء بشأن السيادة الوطنية، حيث أكد الخبراء من البلدان المتقدمة أن فرض قيود على الملكية الأجنبية أمر مبرر فقط في حالة الأنشطة المتصلة بالدفاع الوطني أو الأنشطة يمكن أن تشكل خطرا على الصحة العامة.

٣٣- وينـــبغي للحكومات أن توائم قواعدها وأنظمتها. وكمثال على ذلك أشير إلى الأنظمة الضريبية المطبقة على خيارات الأسهم مثلا.

٣٤- وكـــان هناك اتفاق عام للآراء على أن سياسة المنافسة تصبح أكثر أهمية بفعل ازدياد أنشطة الاندماج والشراء. وتشمل العوامل التي تمت مناقشتها كيفية تحديد السوق الملائمة وتحسين مراقبة الاندماج من غير وضع حواجز تنظيمية إضافية مرتفعة التكلفة.

٣٥- وينـــبغي التمييز بين عمليات الاندماج الكبرى وعمليات الشراء "الطبيعية". وقد يستدعي هذان النوعان المختلفان من عمليات الاندماج والشراء ردودا مختلفة على مستوى السياسة العامة. وينبغي أيضا إيلاء المزيد من

الاهـــتمام لـــلطريقة التي تؤثر بها عمليات الاندماج والشراء عبر الحدود في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ومن المجالات التي قد تستحق اهتماما خاصا التمويل والوصول إلى الأسواق والمنافسة.

التوقعات

٣٦- أقـــر الخـــبراء من قطاع الأعمال بأن عمليات الاندماج والشراء ستزداد وتتسارع في الاقتصاد الجديد. وستشهد موجة من عمليات الاندماج والانفصال ثم الاندماج من جديد أثناء تكييف الشركات مع البيئة الجديدة. وقـــد كانت هذه الشركات من قبل تتوقع مرور خمس سنوات بين التخطيط والعمل. أما الآن فقد بدأت الخطة والعمـــل تتحولان إلى عملية واحدة. والحاصل أن عمليات الاندماج والشراء عبر الحدود ستصبح أكثر أهمية في المستقبل وينبغي أن يكون للبلدان النامية سياسات مناسبة للتعامل معها. وينبغي أن يكون هناك تآزر بين مصالح الشركات والبلدان المستضيفة.

باء - أثر عمليات الاندماج والشراء عبر الحدود على تنمية البلد المضيف وخياراته على مستوى السياسة العامة

٣٧- عرض عدة خبراء من البلدان النامية تجارب بلدانهم فيما يخص أثر عمليات الاندماج والشراء عبر الحدود.

٣٨- وأقـــر الخبراء بأن هذه العمليات ليست مجرد نقل للملكية بل هي عمليات يمكن أن تؤثر تأثيرا ايجابيا في اقتصاد البلد المضيف ولا سيما فيما يلي:

- الهيكـــل الصناعي المحلي، من خلال نقل المهارات الإدارية والتكنولوجيات الجديدة (تشكل هذه العمليات، مثلا، وسيلة لتجنب النظم الصارمة لحقوق الملكية الفكرية) وتعزيز الطاقة الانتاجية الناجم عن عمليات الاستثمار الاضافية المتعاقبة، وإمكانية الاندماج بسرعة في شبكات الانتاج العالمية والوصول إلى الأسواق العالمية، وتحسن إنتاجية وربحية الشركات التي يتم شراؤها وحفز الحكومة على اعتماد رؤية واستراتيجية طويلتي الأجل؛

- المـــوارد المـــتاحة، عن طريق الزيادات في ايرادات الحكومة، والاستثمارات الإضافية، وازدياد الصادرات؛

- تنظيم الأسواق، عن طريق تكوين مجموعات ضغط للتفاوض مع الجهات الدائنة وإلغاء التجمعات المحلية التي تعوق التنافس.

٣٩- وفي بضعة بلدان، خاصة بلدان أوروبا الوسطى والشرقية، مثلت الخصخصة الشكل الرئيسي لعمليات الاندماج والشراء عبر الحدود. وعموما أدت على مستوى الشركات إلى تحسن الانتاجية والربحية والخدمات المقدمة إلى المستهلكين. ولاحظ بعض الخبراء أن صفقات الخصخصة تشمل في معظم الأحيان تعهد مستثمرين أجانب بالقيام باستثمارات إضافية في المستقبل. وأشار أحد الخبراء إلى دراسة استقصائية أجريت بشأن أثر عمليات الشراء الأجنبية التي تمت عن طريق الخصخصة في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وأشارت هذه الدراسة إلى أن عمليات الشراء كانت في أغلبية الحالات متبوعة باستثمار إضافي وإعادة هيكلة وتوسيع للقدرات. وأضاف الخبير قائلا إن من اللازم أن تركز سياسة الاستثمار الأجنبي المباشر على إنشاء طاقات إنتاجية جديدة بغض النظر عن وسيلة الدخول. ويمكن لعمليات الشراء الأجنبية التي تتم عن طريق الخصخصة الواسعة النطاق أن تساعد في إعادة هيكلة الشركات القائمة.

٤٠- وفيما يخص الجانب السلبي أثار الخبراء عددا من الشواغل؛ فمبدئيا لا تضيف عمليات الاندماج والشراء عبر الحدود شيئا إلى رصيد رأس المال الموجود بل تمثل فقط تغيرا للملكية. وأشير أيضا أن عمليات نقل التكنولوجيا تتم أكثر في حالة الاستثمار الأجنبي المباشر في مجالات جديدة منه في حالة عمليات الاندماج والشراء عبر الحدود، على الأقل في أمريكا اللاتينية. ويمكن أيضا أن تضعف هذه العمليات قاعدة الإنتاج المحلي إذا ما تم شراء الشركات المحلية المدارة جيدا بهدف القضاء على المنافسين وإذا أدى ذلك إلى فقدان وظائف بسبب إعادة الهيكلة. وفي بعض البلدان تم أيضا فقدان العلامات التجارية المحلية والوظائف وتركز النشاط الصناعي مع إبعاد المنافسين المحليين من السوق، خاصة الشركات الصغيرة والمتوسطة، نتيجة عمليات التسعير الكيدي التي تمارسها الشركات عبر الوطنية مثلا. ويمكن أن يكون سلوك الشركات الأجنبية المخالف لقوانين المنافسة مصدر قلق بالغ خاصة في غياب إطار تنظيمي متين للمنافسة في البلدان المضيفة. وعلاوة على ذلك، يوجد في بعض الصناعات (إمدادات الماء مثلا) جهات فاعلة دولية قليلة مما يؤدي إلى تركز أكبر بعد الخصخصة.

٤١- وبالإضافة إلى ذلك يمكن، في حالة عمليات الخصخصة، أن يساء استعمال الموارد التي تحصل عليها الحكومات. وأشير إلى إمكانية اتخاذ نوعين من التدابير للتخفيف من الآثار السلبية لعملية الخصخصة:

- رسم سياسة حكومية تحدد بوضوح المستفيدين أو استخدام الإيرادات التي تدرها عمليات الخصخصة (كما هو الحال بالنسبة لبرامج الرسملة في بوليفيا)؛

- الالتزام بجلب استثمارات إضافية في إطار عرض خصخصة من جانب مؤسسة أجنبية (كما حصل في بيرو).

٤٢- وأعرب ممثل منظمة نقابية دولية عن قلقه لأن لعمليات الاندماج والشراء عبر الحدود، بالإضافة إلى أثرها الاقتصادي، بعدا اجتماعيا أيضا. وينبغي أن تؤخذ في الاعتبار مصالح من يهمهم الأمر بالإضافة إلى حاملي الأسهم وبما في ذلك العاملون والموردون والمستهلكون والحكومات. ويشعر العمال بعواقب العولمة من خلال فقدان الوظائف والضغط التخفيضي على الأجور وتدهور ظروف العمل. وسياسة المنافسة سياسة ضيقة الأفق للغاية لأنها تعالج شواغل المتنافسين فقط. وينبغي أن تستند الردود على مستوى السياسة إلى فهم أكبر لأثر تحرير التجارة والاستثمار على قوة العمل والمجتمعات المحلية كما ينبغي أن تعزز إدارة الشركات وتأخذ في الاعتبار مصالح المعنيين محليا وتبني قدرات وشركات محلية وتمكن العمال والنقابات.

٤٣- وقدم بعض الخبراء تعليقاتهم على أثر عمليات الاندماج والشراء عبر الحدود في الخارج على البلدان المتقدمة. ويمكن أن تتكبد هذه البلدان تكاليف من حيث فقدان فرص العمل والقدرة على التنافس إذا نقلت شركات التكنولوجيا المتطورة مرافقها إلى بلدان أخرى.

٤٤- وتم التساؤل عما إذا كان ينبغي تشجيع عمليات الاندماج والشراء المحلية بدلا من عمليات الاندماج والشراء عبر الحدود، وبالأخص في القطاعات الحساسة مثل القطاع المصرفي والصناعات المالية الأخرى.

٤٥- ونوقشت التدابير اللازمة للتصدي للأثر السلبي لعمليات الاندماج والشراء عبر الحدود. وأقر بأن على الحكومات أن تستثمر في التعليم وتحسن نظام الاستثمار بالإضافة إلى قواعد إدارة الشركات. ويجب معالجة الشواغل ضمن إطار أوسع: ينبغي أولا إنشاء هيئات تنظيمية. وتتطلب الاعتبارات الاستراتيجية للسماح بعمليات الاندماج والشراء تنظيم السلوك بدلا من فرض قيود على هياكل حصص الملكية. وفي حالة أقل البلدان نموا يزداد تحدي التعامل مع عمليات الاندماج والشراء عبر الحدود صعوبة بفعل الحاجة إلى تحسين الإطار التنظيمي العام أو إنشاء واحد. ويفتقر عدد من هذه البلدان إلى قانون بشأن المنافسة أو أي هيئة تنظيمية لمراقبة تنظيم الصناعة. ويوجد نقص في الموظفين التقنيين أو المحامين المدربين تدريبا جيدا في حين أن الخدمات المالية غير كافية في معظم الأحيان. وتوجد حاجة واضحة إلى المساعدة التقنية في هذه البلدان.

٤٦- وفيما يخص آثار هذه العمليات على العمالة لاحظ بعض الخبراء أنه لا يمكن في بعض الأحيان تجنب عمليات تخفيض عدد العاملين عندما تكون الشركة المستهدفة غير مدارة بصورة فعالة. ولوحظ أيضا أن من الممكن أن تؤدي هذه العمليات إلى ازدياد العمالة في الأجل الطويل. وتم التشديد على الحاجة إلى أن تعالج السياسات عمليات تخفيض عدد العاملين الواسعة النطاق. وبين بعض الخبراء أنه لا يمكن للاقتصاد السياسي أن يتجاهل مشاكل البطالة القصيرة الأجل حتى وإن كانت مقبولة من زاوية النظرية الاقتصادية. وواضح أن هناك حاجة إلى إعادة تدريب العاملين العاطلين، خاصة حيثما توجد فجوة كبيرة في المهارات، لمساعدتهم على الانتقال من صناعة إلى أخرى. وأشير إلى إمكانية إنشاء صندوق خاص لهذا الغرض بمساهمات من المستثمرين الأجانب.

٤٧- وفيما يخص نقل التكنولوجيا، أشير إلى أن الفوائد العرضية للتكنولوجيا لن تظهر في حالة عمليات الاندماج والشراء التي تتم من أجل القضاء على منافس. وتكون هذه الفوائد أهم في حالة الاستثمار الأجنبي المباشر في مجالات جديدة منه في حالة عمليات الاندماج والشراء. وفي الوقت ذاته، اعترف أيضا بأن الروابط بين الشركات المحلية قد تكون أقوى في حالة عمليات الاندماج والشراء لأنها تسمح بالاستفادة من مجموعة قائمة من الروابط.

٤٨- وكانت آثار عمليات الاندماج والشراء عبر الحدود التي تتم في ظروف خاصة مثل الأزمات الاقتصادية - المالية أو في إطار برامج الخصخصة، مصدر قلق خاص. وذلك أنه لا يوجد أمام شركات تواجه مشاكل سيولة وحكوماتها، في حالة أزمة مالية، أي خيار آخر سوى البيع بأسعار "بخسة" وإلا فإن هذه الشركات ستتعرض للإفلاس. ومن الأهمية بمكان أن يكون للحكومات مجموعة أولويات واضحة عند التدخل في عمليات الاندماج والشراء في حالات العسر وان تنظر في جميع الخيارات المتاحة. وينبغي تعزيز القدرات التقنية وذلك مثلا في مجال تصنيف وتقييم الأصول ذات الأداء الجيد والأصول المنعدمة الأداء في مصرف معسر. كذلك من الأهمية بمكان اختيار الوقت المناسب لعملية البيع لتجنب بيع شركات كثيرة في نفس الصناعة ونفس الوقت وقيام المتزايدين بانتقاء أفضل الصفقات وخفض أسعار صفقات أخرى. وضرورة وضع مجموعة أولويات واضحة تنطبق أيضا في حالة عمليات الخصخصة. ومما حث على إشراك مستثمرين أجانب استراتيجيين في معظم الحالات الحاجة إلى الحصول على رأس مال أجنبي وإعادة هيكلة الشركة وتعزيز القدرة التنافسية وتحسين الخدمات المقدمة إلى المستهلكين. وسعر الأصول هام في عملية الخصخصة لكنه لا يمثل الأولوية الرئيسية في معظم الحالات. والأهم من ذلك هو نوعية وموثوقية الشاري والعرض. ومن الأهمية بمكان الأخذ بعملية مزايدة تنافسية مفتوحة لأكبر عدد ممكن من المزايدين الذين تتوفر فيهم بعض الشروط الأساسية. وينبغي للحكومات أن تنمي خبرتها الفنية وتجربتها في تقنيات التفاوض لتكون في مثل قوة الشركات عبر الوطنية.

٤٩- وبصرف النظر عن الأثر الاقتصادي لعمليات الاندماج والشراء عبر الحدود، تشعر البلدان النامية بقلق مشترك إزاء تآكل قطاع المؤسسات الوطنية ومن ثم السيادة الاقتصادية للبلد المضيف. ورئي عموما أن من الممكن استخدام وسائل وقائية لتجنب وقوع مجالات الاقتصادي الحساسة في الأيدي الأجنبية وحدها. وتم التساؤل عما إذا كان ينبغي فرض قيود على الملكية الأجنبية في القطاع المصرفي مثلاً. وأثيرت أيضا مسألة نقل مركز اتخاذ القرار للشركة التي يتم شراؤها إلى بلد أجنبي. ويوجد في معظم الأحيان معادلة بين حاجة الشركات المحلية إلى حماية نفسها مما هو غير مرغوب فيه من عمليات التملك والسيطرة الأجنبية والحاجة إلى السماح لأسواق التملك والسيطرة بالعمل بفعالية.

٥٠- وتم التشـــديد بوجه خاص على دور سياسة المنافسة. وكان هناك إقرار عام بأن آثار عمليات الاندماج والشراء عبر الحدود على المنافسة تستحق اهتماما خاصا من جانب راسمي السياسة. وينبغي للحكومات أن تضع سياسات وطنية للمنافسة لمعالجة هذه الآثار ونشر ثقافة التنافس. وقد رسخت هذه الثقافة في الكثير من البلدان، مـــنها مثلا بلدان أمريكا اللاتينية. وفي الوقت ذاته ينبغي زيادة إدماج سياسة المنافسة في السياسات الأخرى. إن مراقبة عمليات الاندماج والشراء عبر الحدود تتجاوز مفاهيم سياسة المنافسة التقليدية وينبغي أن تأخذ في الاعتبار تنافس الأسواق. ويمكن أن تكون انحرافات السوق المستحثة بالسياسة العامة في مثل أهمية السلوك الخاص المخالف لقوانين المنافسة.

٥١- ورئـــي أيضا أن تقيم آثار الصفقات العالمية على الأسواق المحلية أصبح أمرا تجد السلطات المحلية صعوبة مـــتزايدة في القيام به. ويثير ذلك مسألة مدى قدرة التنظيم المحلي على معالجة هذه الآثار. ومن التحديات ذات الصلة معرفة كيفية تحديد السوق المناسبة فيما يخص المنتجات والصناعات التي تتميز بابتكار مستمر. ولاحظ بعض الخـــبراء أن تحليل سياسة المنافسة يوازن في معظم الأحيان بين آثار عمليات الاندماج والشراء على هيكل السوق الحالي وعملية الابتكار و"التدمير البناء" التي تشهدها بعض أسواق المنتجات التكنولوجية المتطورة. وعليه ينبغي ألا تكون سياسة المنافسة من الصرامة بحيث تمنع إبداع عمليات الاندماج والشراء عبر الحدود. وفي هذا الصدد ذكر بعـــض الخبراء أن المسألة الحقيقية المطروحة بالنسبة إلى البلدان النامية هي مسألة عدم التركيز كثيرا على المنافسة والتركيز بالأحرى على تنظيم فرادى الصناعات للسماح لها بالوصول إلى مستويات التركز المناسبة لتعمل بفعالية. وينـــبغي أن يستند التنظيم إلى استراتيجيات إنمائية وطنية سليمة. وقد تشمل أولويات السياسة العامة التحديث وتحســـين التكنولوجيا، وغير ذلك (مثلا قد يتناقض التنظيم في قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية القائم على هذه الأولويات مع مبادئ سياسة المنافسة).

٥٢- وقدمت بعض الملاحظات بشأن ضرورة التصدي للتحديات التي تضعها عمليات الاندماج والشراء عبر الحـــدود عـــلى مســـتوى تنفيذ سياسة المنافسة. واقترحت عدة تدابير منها على سبيل المثال تعزيز التعاون بين الســـلطات المعـــنية بالمنافســـة في البـــلدان المهتمة ببعض حالات الاندماج والشراء لتبادل المعلومات وتشجيع المشاورات؛ وإجراء تحريات مشتركة أو اتخاذ ترتيبات لتقاسم العمل في الحالات التي يمكن أن تستخدم فيها الجهود التنفيذية التي تبذلها إحدى الوكالات للمساعدة في استعراض عمليات الاندماج والشراء في هيئات أخرى. ويمكن أيضا أن ييسر توحيد فترات الاستعراض والإجراءات الأخرى عمليات الاستعراض عندما تشارك فيها عدة هيئات. ويتصـــل اقتراح آخر بإنشاء آليات رصد غير رسمية على الصعيد الاقليمي لدراسة عمليات الاندماج والشراء عبر الحدود وتحسين المنهجيات الحالية. ويمكن أن تخفض هذه الآليات تكلفة الرصد الذي تقوم به السلطات الوطنية.

٥٣- وطلب أيضا الخبراء من الأونكتاد إجراء بحث بشأن أثر عمليات الاندماج والشراء، خاصة بشأن مساهمة عمـــليات الاندماج والشراء عبر الحدود بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تعزيز طاقتها الإنتاجية في أسواق تتعولم أكثر فأكثر.

ثالثا – المسائل التنظيمية

ألف – عقد اجتماع الخبراء

٥٤- عقد اجتماع الخبراء المعني بعمليات الاندماج والشراء: السياسات الرامية إلى الإكثار ما أمكن من آثار الاستثمار الدولي الإيجابية والإقلال كذلك من آثاره السلبية المحتملة، في قصر الأمم، جنيف، من ١٩ إلى ٢١ حزيران/يونيه ٢٠٠٠. وافتتح الاجتماع، يوم ١٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٠، السيد كارل سوفان، الموظف المكلف بشعبة الاستثمار والتكنولوجيا وتنمية المشاريع.

باء – انتخاب أعضاء المكتب

(البند ١ من جدول الأعمال)

٥٥- انتخب اجتماع الخبراء، في جلسته الافتتاحية، عضوي مكتبه التالين:

الرئيس: السيد غيسنر أوليفيرا (البرازيل)

نائب الرئيس والمقرر: السيد جان – لوك لو بيدو (فرنسا)

جيم – إقرار جدول الأعمال

(البند ٢ من جدول الأعمال)

٥٦- أقر اجتماع الخبراء في الجلسة ذاتها جدول الأعمال المؤقت المعمم في الوثيقة TD/B/COM.2/EM.7/1. وبذلك كان جدول أعمال الاجتماع كما يلي:

١- انتخاب أعضاء المكتب

٢- إقرار جدول الأعمال

٣- عمليات الاندماج والشراء: السياسات الرامية إلى الإكثار ما أمكن من آثار الاستثمار الدولي الإيجابية والإقلال كذلك من آثاره السلبية المحتملة

٤- اعتماد نتائج الاجتماع

دال – الوثائق

(البند ٣ من جدول الأعمال)

٥٧- كان معروضا على اجتماع الخبراء عند نظره في البند الموضوعي من جدول الأعمال (البند ٣)، مذكرة أعدتها أمانة الأونكتاد بعنوان "أثر عمليات الاندماج والشراء عبر الحدود في قضايا التنمية والسياسة العامة المطروحة للبحث" (TD/B/COM.1/EM.7/2).

هاء – اعتماد نتائج الاجتماع

(البند ٤ من جدول الأعمال)

٥٨- اعتمد اجتماع الخبراء، في جلسته الختامية المعقودة في ٢١ حزيران/يونيه ٢٠٠٠، النتائج الواردة في الفرع الأول أعلاه، وأذن للرئيس بإعداد موجز لوقائع الاجتماع (انظر الفرع الثاني أعلاه).

المرفق

الحضـــــور

١- كانت الدول الأعضاء في الأونكتاد وفي المجلس التالية ممثلة في الدورة:

الاتحاد الروسي	بوليفيا
إثيوبيا	بيرو
الأردن	تايلند
أستراليا	ترينيداد وتوباغو
إكوادور	جامايكا
ألمانيا	الجزائر
أوروغواي	جمهورية تترانيا المتحدة
أوغندا	الجمهورية الدومينيكية
إيران (جمهورية - الإسلامية)	جمهورية كوريا
آيرلندا	جنوب أفريقيا
آيسلندا	زامبيا
إيطاليا	سري لانكا
باكستان	سلوفينيا
البرازيل	سويسرا
بنغلاديش	الصين
بوروندي	غينيا

فرنسا	المغرب
الفلبين	المكسيك
فترويلا	المملكة العربية السعودية
فنلندا	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية
فييت نام	الهند
كندا	الولايات المتحدة الأمريكية
كوبا	اليابان

كوستاريكا

٢- وحضر الدورة ممثلو المنظمات الحكومية الدولية التالية:

منظمة العمل العربية

المصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير[١]

الجماعة الأوروبية

منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

منظمة المؤتمر الإسلامي

مركز الجنوب

---

(١) الذي دعي خصيصا.

٣- وكانت الوكالات المتخصصة والمنظمات ذات الصلة التالية ممثلة في الدورة:

منظمة العمل الدولية

منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

منظمة التجارة العالمية

٤- وكانت اللجنة الاقتصادية لأوروبا واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والكاريبي ممثلتين في الدورة.

٥- وكانت المنظمات غير الحكومية التالية ممثلة في الدورة:

الفئة العامة

مؤسسة "المعونة في العمل"

منظمة "مهندسو العالم"

الاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة

الشبكة الدولية لمجموعة الجنوب

الهيئة الدولية للخدمات العامة

شبكة العالم الثالث

الاتحاد العالمي للرابطات المناصرة للأمم المتحدة

الصندوق العالمي لحماية الطبيعة

الفئة الخاصة

تحالف يوبيل ٢٠٠٠

الضيف الخاص

السـيد أرفيـند مارايام، رئيس مكتب راجستان للنهوض بالصناعة، الهند، نائب رئيس الرابطة العالمية لوكالات تشجيع الاستثمار

الخبـراء

السيد جوزيف ب. كاستييو، الرئيس والمدير التنفيذي، شبكة "think3"، سانتا كلارا، كاليفورنيا

السيد جون كيلي، شريك، رئيس فريق إدماج شركة "M and A"، شركة "KPMG"، لندن

السيد ر. ك. كريشنا كومار، نائب رئيس شركة تيتا المحدودة للشاي، بومباي

السيد هيربرت أوبرهانسلي، شركة نيسلي، العلاقات الاقتصادية والدولية

السـيد ريـنالدو باسانيري، نائب مدير وحدة تمويل الشركات، بنك بلباو فيسكايا أرجنتينا، (BBVA)، شركة مجهولة، ساو باولو

— — — — —